



## بيان بشأن مشروع قانون يتعلّق بالترخيص للبنك المركزي التونسي بمنح تسهيلات لفائدة الخزينة العامة

### شر لا بد منه في سياق متأزم

تجد تونس اليوم نفسها امام الزامية خلاص لخدمة الدين بالعملية الصعبة تقدر ب 31.7 بالمائة من حجم الميزانية العامة للدولة و41 بالمائة من النفقات العمومية لتبلغ حوالي 24701 مليون دينار<sup>1</sup>، كما انها مهددة بالتخلف عن سداد ديون هذا العام وذلك لمواجهتها صعوبة كبيرة في الحصول على قروض بشروط ميسرة وتحقيق حاجيتها من العملة الصعبة للسنة الحالية .

هذا الوضع دفع الحكومة لتقديم مشروع قانون يتعلّق بالترخيص للبنك المركزي التونسي بمنح تسهيلات لفائدة الخزينة العامة بقيمة 7000 مليون دينار. وقد تمت إحالة المشروع على لجنة المالية لمجلس نواب الشعب يوم 29 جانفي 2024 وعقدت على إثره جلسات استعجالية يوم الاربعاء 31 جانفي، استمعت خلالها للجنة إلى وزيرة المالية ومحافظ البنك المركزي التونسي وتم يوم الخميس مواصلة النظر في المشروع والموافقة عليه بالأغلبية بعد إدخال بعض التعديلات.

### مخاطر سياسة التداين وتحديات التمويل

سبق للمرصد التونسي للاقتصاد أن حذر من مغبة الوصول إلى هذه الوضعية الصعبة من التداين ودعا في عدة مرات إلى إعادة النظر في السياسة المنتهجة في علاقة بالمدىونية العمومية، وشدد على ضرورة إجراء تدقيق للدين<sup>2</sup> يهدف الى تحديد مدى تناسب الديون مع أهداف التنمية المستدامة ومصالح الشعب وحقوق المواطنين الاقتصادية والاجتماعية. إذ يهدف التدقيق الى تحقيق العدالة المالية وتحميل المسؤولية للجهات المعنية في حال ثبوت عدم مشروعية الديون. كما ان التدقيق هو الخطوة الأولى التي تمكن من تحديد الديون غير الشرعية والكريهة التي يدعو المرصد التونسي للاقتصاد إلى إلغائها كخيار لتخفيف عبء خدمة الدين في ظل الأزمة الاقتصادية التي تمر منها تونس.

في هذا الصدد من المهم أن نشير إلى أن المبلغ المطلوب من البنك المركزي كتسهيلات لفائدة الخزينة العامة ( مبلغ صاف 7.000 مليون دينار) يقارب فوائد الدين المتوقعة لسنة 2024 (6838 مليون دينار)<sup>3</sup> وهذا ما يدعونا للدفع بإنجاز التدقيق والتساؤل حول شرعية الديون الحالية، وبالتالي فإن إعادة النظر في الالتزامات المالية من زاوية العدالة والإنصاف أصبح أمرا ضروريا.

1 وزارة المالية ( 2024) تقرير حول مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 ( صفحة 165).

2 المرصد التونسي للاقتصاد ( 2020) "نداء الشعوب والمنظمات والحركات والشبكات المناضلة لمنطقة شمال افريقيا والشرق الأوسط/المنطقة العربية من أجل إلغاء المدىونية واسقاط اتفاقيات التبادل الحر"

3 وزارة المالية ( 2024) تقرير حول مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 ( صفحة 165).



حذر المرصد كذلك من خطورة وآثار الديون المشروطة للمؤسسات المالية العالمية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي الذي أجبر تونس على تنفيذ عدة إجراءات<sup>4</sup> كان لها تداعيات سلبية على الاقتصاد التونسي<sup>5</sup> وحقوق المواطنين الاقتصادية والاجتماعية<sup>6</sup>. من بين الاجراءات المسبقة التي فرضها صندوق النقد في إطار برنامج قرض 2016، سن قانون عدد 35 لسنة 2016 الذي أرسى استقلالية البنك المركزي<sup>7</sup> والذي أفضى إلى عدة آثار سلبية من بينها التخفيض من قيمة الدينار وارتفاع نسبة خدمة الدين واختلال التوازنات المالية للمؤسسات العمومية.

### سبيل الخروج من عنق الزجاجة

لذلك فإذا كانت الضريبة الحالية لما لها من حساسية تفرض اتخاذ اجراء التمويل المباشر لخزينة الدولة من البنك المركزي لإيفاء التزامات خلاص الديون -تجنباً لخطر السقوط في وضعية تخلف عن سداد ديون- عوض ان يتم اعتماده كإجراء تنموي يوجه نحو الاستثمار العمومي وتحقيق الثروة، فإن الموافقة عن هذا القانون والمصادقة عليه لطابعه الاستعجالي لا يجب ان تمر بدون تهيئة مجموعة من الشروط، خاصة لما لهذا الاجراء من انعكاسات سلبية أهمها انخفاض احتياطي العملة الصعبة والتأثير على سعر الصرف وبذلك قيمة الدينار.

### التوصيات:

فيما يلي توصيات المرصد التونسي للاقتصاد للإسراع باتخاذ مجموعة من الإجراءات وسن إصلاحات تشريعية ومؤسسية مصاحبة على المدى القصير والطويل :

### أولاً فيما يتعلق بدور البنك المركزي ومسألة السيادة النقدية:

- ضرورة إعادة النظر في قانون عدد 35 لسنة 2016 المتعلق باستقلالية البنك المركزي بهدف استعادة السيادة النقدية وعدم حصر دوره في مجابهة التضخم، بل المساهمة في بناء منوال اقتصادي تنموي وسيادي وذلك عبر :
- عدم إرساء الاستقلالية التامة للبنك المركزي عن السلطة التنفيذية نظراً لثبوت عدم نجاعة هذا الإجراء في السعي لتحقيق هدف استقرار الأسعار والاكتفاء بالإقرار الاستقلال الذاتي للمؤسسة ؛
- ضرورة السماح للبنك المركزي من إقراض الدولة : بأن يمنح لفائدة الخزينة العامة تسهيلات في شكل كشوفات أو قروض أو أن يقتني بصفة مباشرة سندات تصدرها الدولة مع تحديد سقف ومدة هذا الإجراء ؛
- تعيين نائب شعب عضو لجنة مالية في تركيبة مجلس إدارة البنك المركزي بهدف تحسين الرقابة الديمقراطية وتعزيز خبرة مجلس نواب الشعب ؛

4 أماني بن سيك علي (2023) "الإصلاحات النقدية تحت مظلة صندوق النقد الدولي: تخفيض قيمة الدينار كحالة دراسية" المرصد التونسي للاقتصاد

5 شفيق بن روين (2020) "صندوق النقد الدولي: تبعات تخفيض قيمة الدينار التونسي" المرصد التونسي للاقتصاد

6 (2023) "تبعات اصلاحات صندوق النقد الدولي في تونس" المرصد التونسي للاقتصاد

7 شفيق بن روين (2016) "استقلالية البنك المركزي التونسي: التحديات والتأثيرات على النظام المالي التونسي" المرصد التونسي للاقتصاد



- تنقيح قانون 72 لإيقاف الاعتماد على النظام الاستثنائي لتحويل الأموال والمرايح للشركات غير المقيمة واخضاعها لنظام الصرف الأجنبي للبنك المركزي، مطالبتها بسخ مرايحها ضمن احتياطي صرف البنك المركزي حين تصدر<sup>8</sup>؛

### ثانيا فيما يخص العدالة الجبائية :

- مراجعة الامتيازات والحوافز الجبائية من خلال :  
- تقييم فعال لتأثيرها على المستوى الاجتماعي، والاقتصادي، والبيئي<sup>9</sup> ؛  
- ترشيد هذه الامتيازات الجبائية بشكل فعال لتحقيق عدالة جبائية، وتوجيهها نحو القطاعات ذات النفع الاجتماعي<sup>10</sup> ؛

### ثالثا فيما يتعلق بالحوكمة المالية :

#### الجهاز التنفيذي ورهان الشفافية

- على الحكومة ان تعلن وتكون أكثر شفافية ووضوح في استراتيجيتها الحالية في البحث وتنويع الموارد المالية، خاصة وأن قانون المالية لسنة 2024 فيه غموض حول مصادر الاقتراض الخارجية لدعم الميزانية؛ حيث أن 70 بالمائة منها لايزال مجهول المصدر؛

#### الدور الرقابي للجهاز التشريعي

- يتعين على مجلس نواب الشعب، وخاصة لجنة المالية، متابعة ومراقبة أعمال الحكومة ووزارة المالية في بحث وتنويع الموارد المالية وفي المحادثات مع الممولين للحصول على تمويلات خارجية لتلبية احتياجات التمويل المنصوص عليها في قانون المالية لعام 2024 ؛ خاصة منها تعبئة الموارد غير المشخصة التي تتطلب مجهودات أكبر وإجراءات أطول وأكثر تعقيدا؛ ممارسة النواب لدورهم الرقابي لأعمال الحكومة ودفعها الى اتخاذ إجراءات تحد من التبعية والحاجة الى العملة الصعبة وذلك عبر:

- توجيه الاستثمارات العمومية نحو قطاعات استراتيجية لتحقيق السيادة الغذائية والاكتفاء الذاتي في المجال الطاقى؛
- توجيه الاستثمارات نحو بنية تحتية مائية وكهربائية مستدامة بما أنها قطاعات مستنزفة للعملة الصعبة وعاملا رئيسيا في تبعية الاقتصاد التونسي واعتماده على التداين من المؤسسات المالية وخضوعها لشروطها ؛

8 شفيق بن روين (2017) "قانون 72: خسارة فادحة للعملة الصعبة" المرصد التونسي للاقتصاد

9 شفيق بن روين (2014) " تقييم للحوافز المقدمة للاستثمار في تونس" المرصد التونسي للاقتصاد

10 أمين بوزيان (2018) "الحوافز الضريبية، خسارة للإيرادات مقابل فوائد غير مؤكدة قراءة نقدية للقانون الجديد المتعلق بالحوافز الضريبية" المرصد التونسي للاقتصاد



## رابعاً فيما يتعلق بسياسة تمويل الدين العمومي :

- ضرورة البحث عن بدائل أخرى غير صندوق النقد الدولي و "الكرتال" (cartel) المصاحب له وتنويع مصادر التمويل؛ كاستكشاف الأنظمة المالية الإقليمية (RFA) والاتفاقيات الثنائية لتبادل أو مقايضة العملة (Bilateral Swap Agree-ments)، كأدوات لتنويع مصادر التمويل<sup>11</sup>؛
- إجراء تدقيق للديون العمومية لتحديد أقسامها غير المشروعة والكريهة وغير القانونية وفرض إلغائها؛
- إيقاف أحادي وسيادي لسداد الديون العمومية وتخصيص الموارد لتمويل المرافق العمومية الأساسية ( الصحة , التعليم , النقل..).

11 شفيق بن روين ( 2023 ) " الخروج من صندوق النقد الدولي الجزء الأول: التنويع " المرصد التونسي للاقتصاد